

وظائف الأسرة

في غابر تاريخها وحاضره

للدكتور على عبد الواحد وافي

أستاذ الاجتماع بكلية الآداب بجامعة فؤاد الأول

تطورت هذه الوظائف في مجملها من الأوسع إلى الواسع ، ثم إلى الضيق فالأضيق .
وظائف الأسرة في أقدم عهودها كانت واسعة كل السمة ، شاملة لمعظم شؤون الحياة
الاجتماعية . ولكن المجتمع العام أخذ ينتقص هذه الوظائف من أطرافها شيئا فشيئا ،
ويستلبها من الأسرة واحدة بعد أخرى ، حتى كاد يجردها منها جميعا .

فالأسرة في مبدأ نشأتها كانت تقوم بجميع الوظائف الاجتماعية تقريبا ، في الحدود التي
يسمح بها نطاقها ، وبالقدر الذي تقتضيه حاجاتها الاقتصادية والدينية والحلقية والقضائية
والتربوية وما إلى ذلك .

ويبدو هذا بشكل واضح في الشعوب التي تعتبر ممثلة في نظمها لأقدم مراحل الإنسانية ،
وهي العشائر البدائية بأمريكا وأستراليا . فكل عشيرة من هذه العشائر كانت أسرة مستقلة ،
إذ لم يكن لديهم فرق بين أسرة وعشيرة . وكل عشيرة من هذه العشائر كانت كذلك بمنزلة
مملكة مستقلة ، تقوم بمختلف الوظائف الاجتماعية ، وتمثل فيها جميع السلطات والهيئات
المعروفة في العصر الحاضر .

فكانت هيئة اقتصادية تقوم بإنتاج ما تحتاج إليه ، وتشرف على شؤون التوزيع والاستهلاك
والاستبدال الداخلي ، وكان لا يكاد يجري بينها وبين غيرها معاملات اقتصادية ذات بال ،
لأنها كانت تعمل جامدة على أن تكفي نفسها بنفسها ، فتنتج جميع ما تحتاج إليه ولا تستهلك
إلا بقدر إنتاجها . حقا أنه كان يحدث من حين لآخر أن يتم بينها وبين غيرها بعض مبادلات
كانت تجرى غالبا وفقا لنظام الهدايا الملزمة Sono Obligatoires وهو نظام كانت تجرى
بمحبه المبادلات في صورة هدايا تقدمها العشائر بعضها لبعض في مناسبات دينية واجتماعية
خاصة (الولادة ، الزواج ، الختان ، حلول عيد ديني ... وحلم حرا) ويقل قبولا بمنزلة
الترام من جانب المهدي إليهم أن يردوا إلى المهديين في مناسبات أخرى هدايا تزيد قيمتها
غالبا عما قدم إليهم ولكن هذه النظم كانت إلى المحاملات الاجتماعية أوفى منها إلى وسائل
الاستبدال الاقتصادي بمعناه الدقيق ، ومهما يكن من شيء فالأسرة نفسها هي التي كانت
تشرف على تنظيم هذه الهدايا كما كانت تشرف على تنظيم شؤونها الاقتصادية الأخرى .

فالأسرة كانت تشمل جمع الهيئات الاقتصادية التي تتمثل في الصهر الحاضر في المعارف والمصانع والشركات ... وما إلى ذلك، وتشرف على جميع شئونها المسادية، ولا تصدر في هذه الناحية إلا عما يرسمه عقلها الجمعي، ويتفق مع رغباته .

وكانت بجانب ذلك هيئة تشريعية، فهي التي كانت تضع الشرائع، وترسم الحدود، وتمنح الحقوق، وتفرض الواجبات : وبالجملة كانت تقوم بنفس الوظائف التي تقوم بها الهيئات النيابية في العصر الحاضر .

وكانت بجانب ذلك هيئة سياسية تنفيذية، فهي التي كانت تشرف على شئون سياستها العامة، وتنظم علاقاتها بما عداها من المشائر، وتتعهده تنفيذ ما تضعه من شرائع، وتؤدى نفس الوظائف التي تقوم بها الحكومات في أممنا الحديثة .

وكانت إلى جانب ذلك هيئة قضائية، تقوم بالفصل فيما يذأ بين الأفراد من خصومات وتعمل على رد الحقوق إلى أهلها، والتصاص للثأوم من الظالم، وحراسة القانون، وعقاب من يعتدى على حرمانه ... وما إلى ذلك من الوظائف التي تقوم بها سلطتنا القضائية .

وكانت إلى جانب ذلك هيئة دينية أخوية وهيئة تربوية . فهي التي كانت تضع قواعد الدين ! وتفصل أحكامه، وتوضح مناهجه، وتقوم بحراسته . وهي التي كانت تضع النظم الخلقية، وتميز الخير من الشر، والفضيلة من الرذيلة، وترسم مبادئ الأخلاق . وهي التي كانت تقوم بتربية الأطفال من النواحي الجسمية والعقلية والناحية، وتبهي وسائل إعدادهم للحياة المستقبلية .

فلم تغادر هذه الأسرة أية ناحية من نواحي الوظائف الاجتماعية إلا اضطاعت بها وأشرفت على شئونها .



وقد ظلت الأسرة الانسانية محمفةطة بهذه الوظائف الواسعة إلى عهد قريب . فالأسرة الرومانية مثلا في العصور القديمة ما كانت تختلف في هذه الناحية اختلافا كبيرا عن الأسرة في الشعوب البدائية .

فقد كان من اختصاصها شئون القضاء بين أفرادها . وكانت تتولى هذه الشئون ممثلة في عميها Pater Familia وقد منحت النظم الرومانية عمداء الأمر سلطة قضائية واسعة . فكان العميد مطلق التصرف في هذه الناحية لا معقب لأحكامه، ولا راد لما يقضى به، ولا حد لسلطته : حتى لقد كان من حقه أن يقضى بعقوبة الإعدام نفسها على أى فرد من أفراد أسرته بلحم ارتكبه . ولم يكن هذا مظهرا من مظاهر الاستبداد أو النوضى في الأمة

الرومانية كما توهم ذلك بعض الباحثين ، وإنما كان منشؤه أن النظم الرومانية كانت تنزل الأسرة منزلة الهيئة القضائية بالنسبة لأفرادها ، وتجعل عميد كل أسرة قاضيا لها بحكم عمادته .

وكان من اختصاص الأسرة الرومانية كذلك شؤون الدين . فكان لكل أسرة بجانب الديانة العامة التي تشترك فيها مع سائر الأسرات الرومانية ، ديانتها الخاصة وآلهتها وشعائرها وطقوسها ومذابحها ... وما إلى ذلك من الأمور التي تميزها من الناحية الدينية عن الأسر الأخرى ، وكان الأشراف على جميع هذه الشؤون من واجبات العميد بوصفه الرئيس الأعلى لأسرته .

وكان من اختصاصها كذلك شؤون التربية والتعليم ، فهي وحدها التي كانت تشرف في أقدم العصور على تربية أطفالها من مختلف النواحي وفق ما تشاء وتشاء لها نظمها الخاصة ، بدون تدخل من جانب أية سلطة أخرى من سلطات المجتمع العام .

ففي الأسرة الرومانية كانت تمثل الهيئات القضائية والدينية والتربوية . فقد كانت مجعاً دينياً ومعهداً للتربية والتعليم .

وكانت تضم إلى هذه السلطات كثيراً من شؤون السلطتين التنفيذية والتشريعية ، وتشرف وحدها على تنظيم كثير من شؤونها المادية والاقتصادية .

وقد ظلت الأسرة في كثير من الشعوب الانسانية متمتعاً بهذه المزايا ومشرفة على جميع هذه الشؤون إلى عهد غير بعيد ، ثم أخذ المجتمع العام يطغى سلطانه على سلطان الأسرة وينقص وظائفها من أطرافها ، ويسلبها منها وظيفة وظيفه ، وينشئ لكل وظيفة منها هيئة خاصة على أسس مستقلة عن الأسرات ، وقد ساعد على ذلك ظهور الدول الكبيرة التي انتظمت الدول والمجتمعات السياسية الصغيرة ، وقيام الديانات العالمية التي اختنت أمامها العقائد المحلية والعائلية .

فاتزع المجتمع العام من الأسرة الوظيفة التشريعية ، وأنشأ للإشراف على شؤونها هيئات مستقلة تشرع للأمة جمعاء وتمثل في المجالس النيابية وما إليها .

وانتزع منها كذلك السلطة التنفيذية ، وأنشأ للإشراف على شؤونها هيئات خاصة تمثل في الحكومات ، وتضطلع بأمور السياسة وتنفيذ التشريع في الدولة .

وانتزع منها كذلك الوظيفة القضائية ، وأنشأ للإشراف على شؤونها هيئات مستقلة تمثل في المحاكم وماحققتها ، وتعهد على تطبيق القانون وتحقيق العدالة بين جميع أفراد الأمة .

وانتزع منها كذلك الوظيفة الدينية ، وأنشأ للإشراف على شؤونها هيئات خاصة تمثل في الرؤساء الروميين والجماع الدينية والكهنة وما إليها ، ولم يكن ثمت بد من ذلك التطور بعد أن انقضى عهد الآلهة الخاصة التي كانت عبادتها مقصورة على عشيرة أو عشائر ،

وظهرت الديانات العامة التي يشترك في اعتناقها أفراد شعب كامل بل أفراد شعوب كثيرة؛ فمن الواضح أن ديانات هذا شأنها تفتخري رؤساء من نوع آخر غير رؤساء المشائرومعابد من طراز آخر غير منازل العائلات .

واترعت منها كذلك وظائف التربية والتعليم ، وأنشأ للإشراف عليها هيئات خاصة تتمثل في وزارات المعارف ومجلس التعليم ومعاهد والمؤسسات الرياضية والثقافية يختلف فروعها وورضع نظماً تفتحص من حرية الأسرة وتفرض عليها التزامات بصدد تربية أولادها وتعليمهم كتنظيم التعليم الإلزامي الذي يعبر كل أسرة أن تبعث بأولادها في مرحلة معينة من مراحل طفولتهم الى مدارس خاصة لتلقى منهج دراسي عام ارتضته الدولة لجميع أفراد الشعب .

واترعت منها كذلك الوظائف الاقتصادية وأنشأ للإشراف عليها هيئات خاصة تتمثل في المصارف والمصانع والشركات والجمعيات الاقتصادية والمالية ، وبذلك أصبح الفرد لا ينتج لنفسه ولا لأسرته كما كان يفعل قبلاً وإنما ينتج للجمتمع ، ولا كاد يستهلك إنتاج غيره ، وأصبح المجتمع العام هو المشرف على جميع هذه الشؤون .

فماذا بقي للأسرة إذن بعد هذا كله من وظائفها القديمة ؟

لا تزال الأسرة تشرف على كثير من نواحي التربية ، فهي وحدها التي تقوم بجميع شؤون التربية في الأدوار الأولى من الطفولة ، وعليها يقع قسطن كبير من واجب التربية الخلقية والوجدانية والدينية في جميع مراحل الطفولة بل في المراحل النابتة لها كذلك ، وفي الأمم التي تغير معاهدها الدراسية على نظام الحياد في شؤون الدين (Laïcité) فتتفرض يدها من جميع الأمور التي تتصل بهذه الناحية ، وتخلو مناهجها من جميع مواد التربية الدينية كالفرنسيين ومن نهج نهجهم ، في مثل هذه الأمم يقع عبء التربية الدينية كاملاً على عاتق الأسرة وحدها ، وهذا الى المساعدات القيمة التي تقدمها الأسرة للدراسة في مختلف النواحي التربوية والثقافية والتعليمية والتي لا تستطيع بدونها معاهد الدراسة أن تحقق شيئاً يتند به في هذا السبيل ، وبفضل الحياة في الأسرة يتكون لدى الفرد الروح العائلي *l'Esprit de famille* وتنشأ الاتجاهات الأولى للحياة الاجتماعية المنظمة ، وتنقل اليه لذة بلاده وكثير من عاداتها وتعاليمها ، ولا تستطيع أية هيئة أخرى أن تفتني غناء الأسرة في هذه الشؤون ، وفضلاً عن هذا كله فإن الأسرة في كثير من البيئات وخاصة البيئات الزراعية لا تزال الى الوقت الحاضر محتفظة بنصيب غير يسير من وظائفها القديمة .

تلى عبد الواحد وافي